مسح ثقة المستثمرين في الأردن

الجولة السادسة

شباط – 2020

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف:6376 566 6 962+

جدول المحتويات

مقدمة 4

منهجية المسح الأردني لثقة المستثمرين 6

خصائص المستجيبين 7

نتائج المسح 8

الملخص والاستنتاجات 27

1. المقدمة:

احتلت البيئة الاستثمارية في الآونة الأخيرة حيزاً هاماً في الحوارات العامة وكذلك كانت على سلم أولويات الحكومة التي أعلنت عن مجموعة من الحزم الإصلاحية الهادفة الى توفير بيئة محفزة للاستثمار كبداية لمرحلة جديدة عنوانها تعزيز النمو الاقتصادي.

وقد شهد العام 2019 العديد من القرارات والإجراءات الحكومية التي تؤثر على البيئة الاستثمارية بالإضافة حيث تم إطلاق أربع حزم تتضمن قرارات تنفيذية بهدف تحفيز البيئة الاقتصادية الكلية والاستثمارية. أضف إلى ذلك الشروع في تأسيس وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رئاسة الوزراء وتأسيس وحدة التظلمات في هيئة الاستثمار. بالإضافة الى العديد من البرامج الإصلاحية للبيئة الاستثمارية مثل برنامج رحلة المستثمر الذي تنفذه وزارة الصناعة والتجارة مع البنك الدولي،

وعلى صعيد الأداء الاقتصادي والاستثماري، شهد العام 2019 تحقيق الأردن تقدماً ملحوظاً في تقرير سير الأعمال الصادر عن البنك الدولي، حيث أظهر "تقرير سير الأعمال 2020" تقدم الأردن 29 مرتبة ليصل إلى المرتبة 75 عالمياً في تقرير 2020 مقارنةً بالمرتبة 104 في تقرير العام 2019. كما تقدم الأردن في مؤشر ريادة الأعمال العالمي ليصل للمرتبة 49 في العام 2018 مقارنة بالمرتبة 56 في عام 2017.

ويظهر تقرير أعمال الحكومة للعام 2019 تحسناً في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، إذ شهدت الصادرات الوطنية ارتفاعاً بنسبة 8.2% خلال العشرة شهور الأولى من العام 2019، كما انخفضت نسبة المستوردات بنسبة 5.5% في ذات الفترة. ووفقاً لذات التقرير، فقد ارتفع عدد المؤسسات الفردية المسجلة بنسبة 17.5% في العام 2019، كما ارتفع حجم رؤوس أموال الشركات بنسبة 30.6%، وارتفع عدد الأسماء التجارية المسجلة 10%، بالإضافة إلى ارتفاع عدد العلامات التجارية المسجلة بنسبة 47%.

وبناءً على هذه المؤشرات الإيجابية، فإنه من الضروري تكوين فهم أعمق للبيئة الاستثمارية في الأردن بهدف القيام بالإصلاحات اللازمة وصولاً إلى بيئة استثمارية مشجعة للاستثمار بشكل مستدام. وللمساهمة في تكوين هذا الفهم، يقوم منتدى الاستراتيجيات الأردني بإصدار تقرير مسح ثقة المستثمرين للعام 2020، وكان المنتدى قد قام بالتعاون مع شركة نماء للدراسات الاستراتيجية والمشاريع وشركة كنز لتكنولوجيا المعلومات بإجراء خمسة مسوح لثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني (حزيران 2016، وآذار 2017، أيلول 2017، أيار ،2018، شباط 2019) حيث كان الهدف الرئيسي للمسوح قياس ثقة المستثمرين وكيف ينظرون إلى مستقبل الأردن الاقتصادي. ويعمل هذا المسح على تقييم الوضع الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في الأردن من وجهة نظر المستثمرين الأردنيين والأجانب في المملكة وتعاملهم مع هيئة الاستثمار، كما يقوم المسح بسؤال المستثمرين حول الإجراءات الحكومية التي يجب أن تقوم بها لتحفيز استثمار القطاع الخاص.

ويظهر التزام منتدى الاستراتيجيات الأردني لإصدار المسوح الدورية لثقة المستثمرين في الأردن التزامه برسالته كمؤسسة داعمة للاستثمار في القطاع الخاص للوصول إلى أردن نامٍ ومزدهر، وتأتي هذه المُبادرة لتعزيز نتائج المؤشر الأردني لثقة المستثمر الذي قام المنتدى بإطلاقِهِ والذي يعمل على قياس ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني بشكلٍ شهري.

وفي هذا السياق، يحلل هذا التقرير نتائج المسح الأخير لثقة المستثمرين الذي أجراه المنتدى في شهر "كانون الأول" من العام 2019، وتعتمد منهجية المسح على جمع البيانات من عينة واسعة من الشركات الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم ومن القطاعات الاقتصادية المختلفة. وبدأ تنفيذ هذا الاستطلاع بتاريخ 9 كانون الأول واستمر العمل لغاية 15 كانون الأول 2019، وبواقع 713 مقابلة مكتملة مع أصحاب وقيادي أعمال من القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2.منهجية المسح الأردني لثقة المستثمرين:

تعتمد منهجية المسح على جمع البيانات من عينة واسعة من الشركات الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم ومن القطاعات الاقتصادية المختلفة. ونفذ هذا الاستطلاع خلال شهر كانون الأول من العام 2019 من خلال تنفيذ مجموعة من المقابلات هاتفية والتي امتدت حتى 15 كانون الأول 2019، وتم استخدام برنامج CsPro لترميز وإدخال البيانات، حيث تم تدقيق هذه البيانات على ثلاثة مراحل: أثناء العمل، وبعد الانتهاء من الترميز، بالإضافة للتدقيق الإلكتروني بعد الانتهاء من إدخال البيانات. أخيراً تم تجميع هذه البيانات في مجموعات شاملة والعمل على تحليلها الوصفي من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتكون المسح من خمسة أقسام، يغطي القسم الأول الوضع الاقتصادي في الأردن، أما القسم الثاني فيغطي أسئلة حول البيئة الاستثمارية، ويغطي القسم الثالث تقييم المستثمرين لهيئة الاستثمار، بينما يغطي القسم الرابع العوامل المحفزة والمثبطة للاستثمار في الأردن، وأخيراً يغطي القسم الخامس المعلومات الأساسية حول طبيعة المستجيبين مثل القطاع الذي تعمل به الشركة، عدد موظفيها، حجم الشركة وحجم مبيعاتها.

يضم المسح أسئلة مختلفة للمستثمرين في الأردن تقيس مدى تفاؤلهم أو تشاؤمهم حيال الوضع الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في الأردن ونواياهم لتوسيع أعمالهم أو تقليصها، إضافةً إلى أسئلة مفتوحة لمعرفة الأسباب وراء ذلك.

3. خصائص المستجيبين:

شمل المسح 713 شركة من مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث ضم المسح 421 شركة من قطاع الخدمات بنسبة (59%)، و139 شركة من القطاع الصناعي بنسبة (20%)، و107 شركات تجارية بنسبة 15%، و46 شركة زراعية بنسبة 6%.

القطاع	عدد المقابلات	النسبة
خدمات	421	%59
صناعة	139	%20
تجارة	107	%15
زراعة	46	%6
المجموع	**713**	**%100**

وبالنسبة لأحجام هذه الشركات من حيث أعداد الموظفين العاملين فيها، فقد كان أغلب الشركات المشمولة في العينة من الشركات الصغرى والتي تُشغل عشرة موظفين فأقل بنسبة (83%) بواقع 590 شركة، وكانت الشركات التي تشغل (11-50) موظفاً 97 شركة، فيما كانت الشركات التي تشغل 51 موظفاً فأكثر 26 شركة.

حجم الشركة	العدد المشمول في العينة	النسبة
10 فأقل	590	%83
50-11	97	%13
51 فأكثر	26	%4
المجموع	713	%100

4.نتائج المسح:

1. البيئة الاقتصادية العامة في الأردن:

تشير نتائج الموجة السادسة للمسح الأردني لثقة المستثمرين إلى ارتفاع طفيف في نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الأمور في الأردن تشير بالاتجاه الصحيح، حيث ارتفعت هذه النسبة من 25% في شباط 2019 إلى 31% في كانون الأول 2019. كما انخفضت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ بنسبة 5% منذ المسح الأخير.

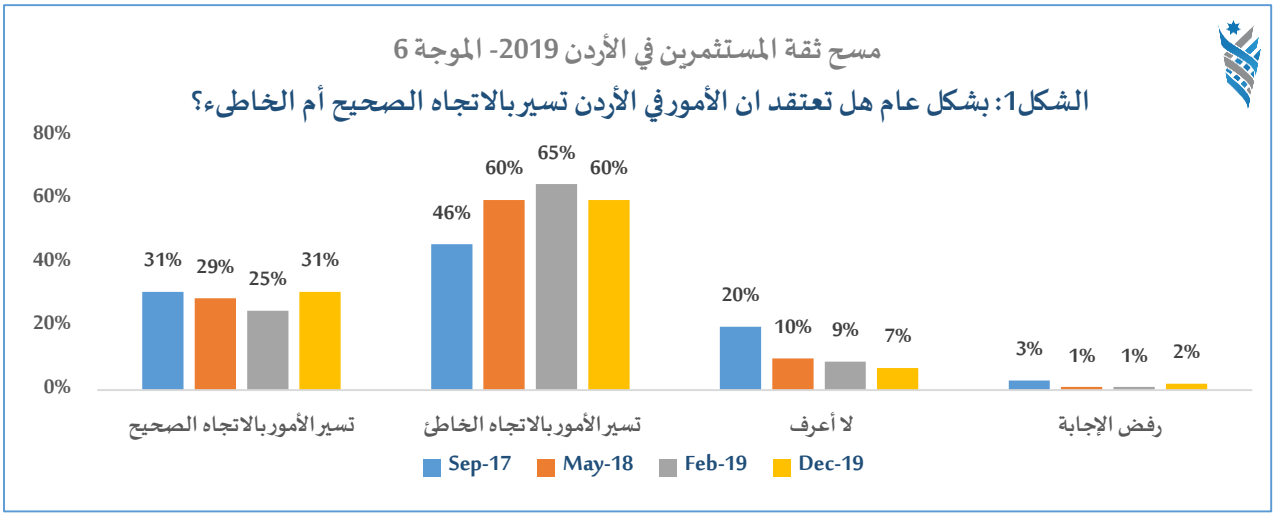

وبالنظر إلى هذه النتائج حسب نوعية النشاط الاقتصادي، كان قطاع الخدمات أكثر القطاعات التي ترى بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح؛ حيث قالت 35% من المؤسسات العاملة في القطاع قالت بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح. وبالمقابل، كان القطاع التجاري هو الأكثر تشاؤماً؛ إذ قالت 66% من المؤسسات العاملة في القطاع بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ.

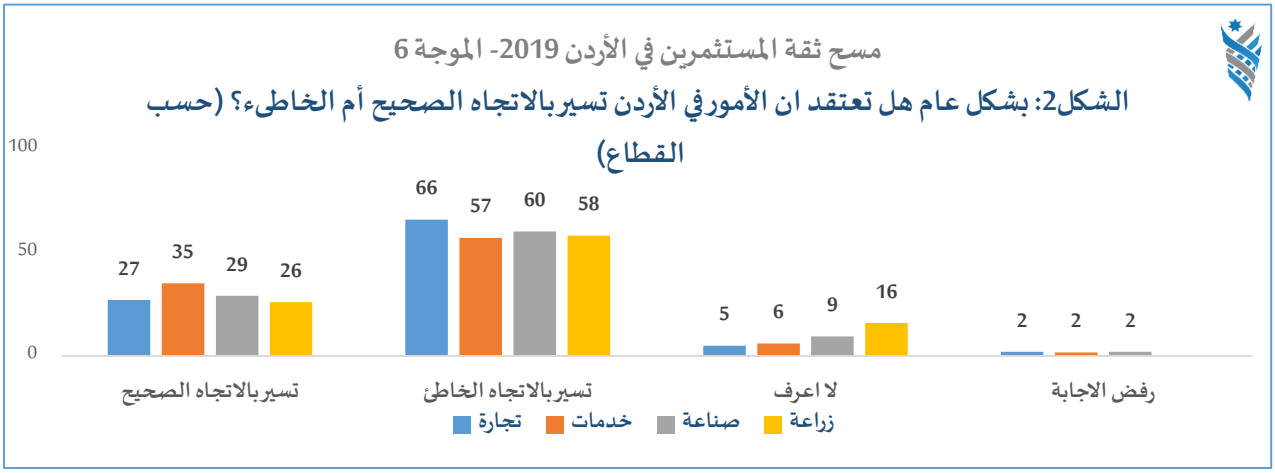

وتظهر النتائج بأن مستوى التفاؤل أو التشاؤم يتناسب مع حجم الشركة، حيث كانت الشركات الكبرى هي أكثر من يقول بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح (50% منها)، فيما كانت الشركات الصغرى هي أكثر من يقول بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ (61% منها).

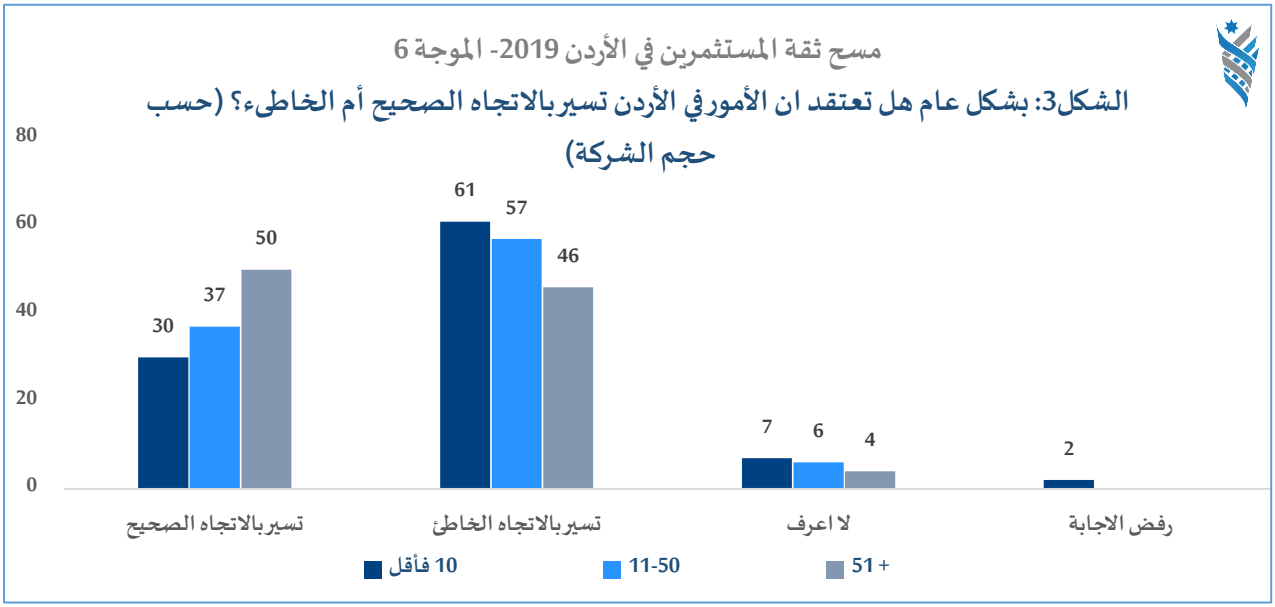

وعند سؤال المستثمرين الذين قالوا بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ حول أسباب هذا الاعتقاد؛ قال 50% منهم بأن ذلك يعود للأوضاع الاقتصادية الصعبة، فيما عزا 21% منهم تلك الأسباب لعدم استقرار السياسات وتعقيد الأنظمة والقوانين، وأشار 13% إلى أن ذلك يعود إلى ارتفاع الضرائب والأسعار.

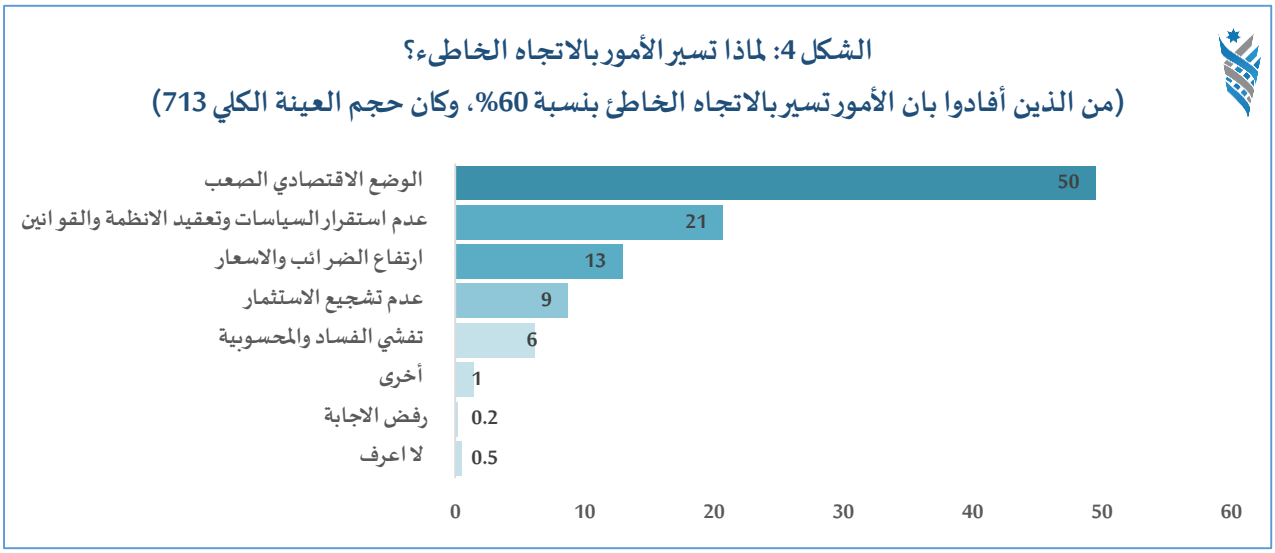

أما عند سؤال المستثمرين عن رؤيتهم للوضع الاقتصادي بين العامين 2018 و2019، وعما إذا كان الوضع الاقتصادي في العام 2019 أفضل أو أسوأ مما كان عليه في العام الذي سبقَهُ، فكانت أغلبية المستثمرين ترى بأن الأوضاع الاقتصادية في 2019 أسوأ مما كانت عليه في العام 2018. ومع ذلك، انخفضت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الأوضاع الاقتصادية في العام الحالي أسوأ من العام السابق في المسح الحالي مقارنة بالمسح الذي أجري في بداية العام. حيث انخفضت هذه النسبة من 79% في شباط 2019 إلى 70% في كانون الأول من ذات العام.

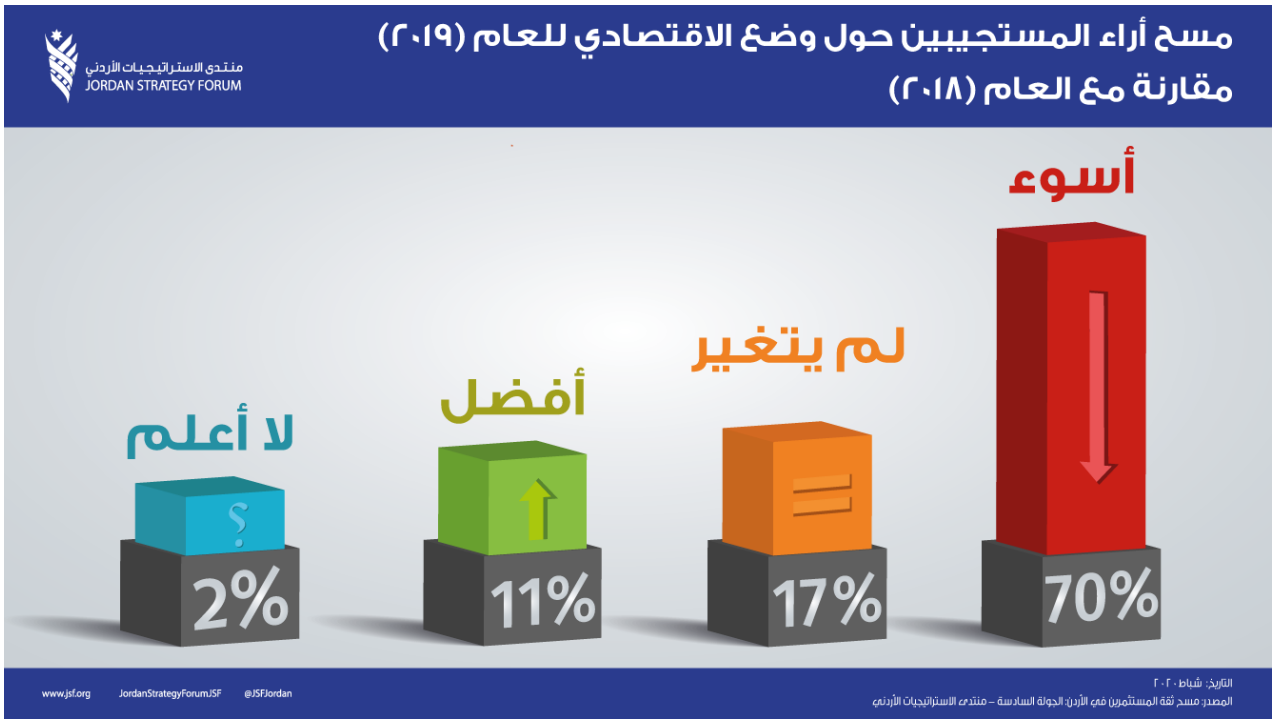

الشكل 5: كيف تصف وضع الأردن الاقتصادي في العام (2019) مقارنة بالعام (2018)
في السنوات السابقة تم السؤال عن وضع الأردن الاقتصادي في العام الأسبق مقارنة بالعام الحالي

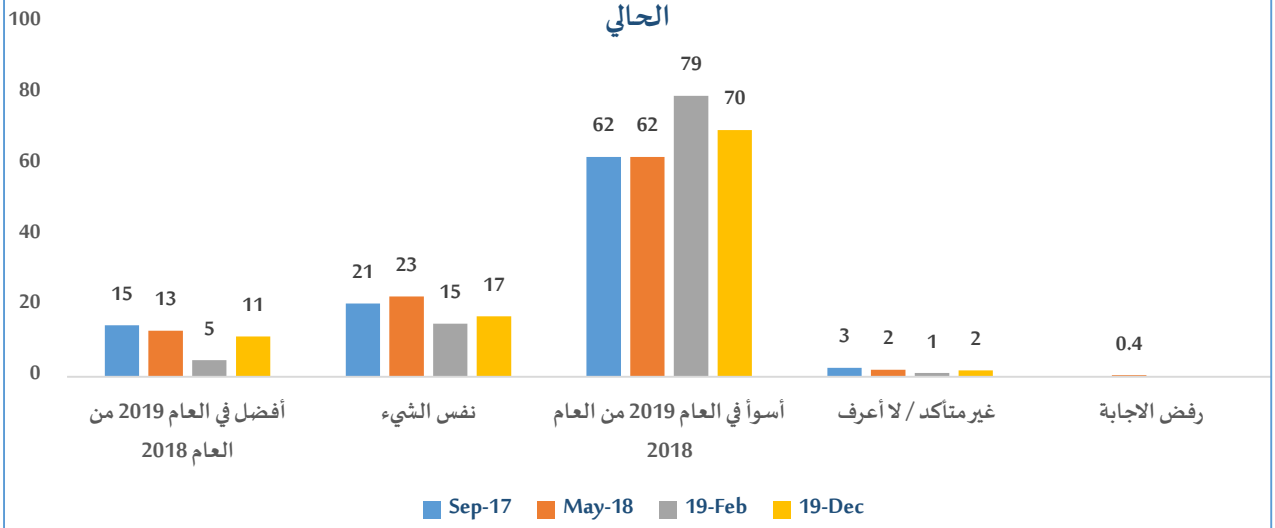

قطاعياً، قالت أغلبية الشركات العاملة بأن الوضع الاقتصادي للأردن في العام 2019 أسوأ مما كان عليه في عام 2018، وكان القطاع الزراعي هو القطاع الأكثر تأكيداً على ذلك، فيما كانت هذه النسبة هي الأقل في القطاع التجاري.

الشكل 6: كيف تصف وضع الأردن الاقتصادي في العام (2019) مقارنة بالعام (2018)
حسب النشاط الرئيسي

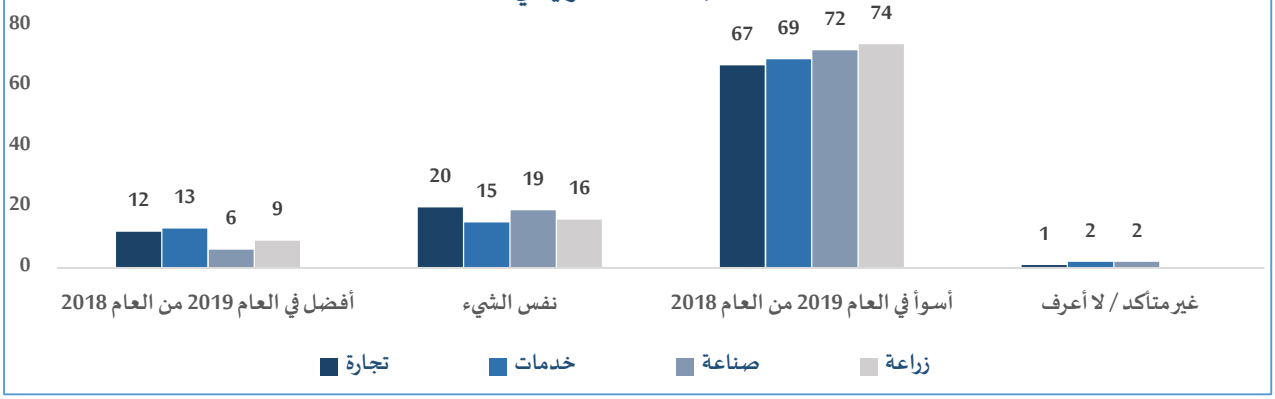

وبالنسبة لتوقعات المستثمرين للمستقبل الاقتصادي في الأردن ومدى تفاؤلهم، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤال المستثمرين حول توقعاتهم للوضع الاقتصادي في الأردن خلال الـ 12 شهراً المقبلة، حيث أظهرت نتائج المسح بأن 57% من المستثمرين متفائلون في المستقبل ويرون بأن الوضع الاقتصادي للأردن سيكون أفضل خلال العام الماضي. ويعتبر ذلك ارتفاعاً

ملحوظاً في نسبة تفاؤل المستثمرين، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 29% من المستثمرين في بداية العام. كذلك، انخفضت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الوضع خلال العام القادم سيكون أسوأ مما هو عليه للنصف مقارنة بالمسح الأخير.

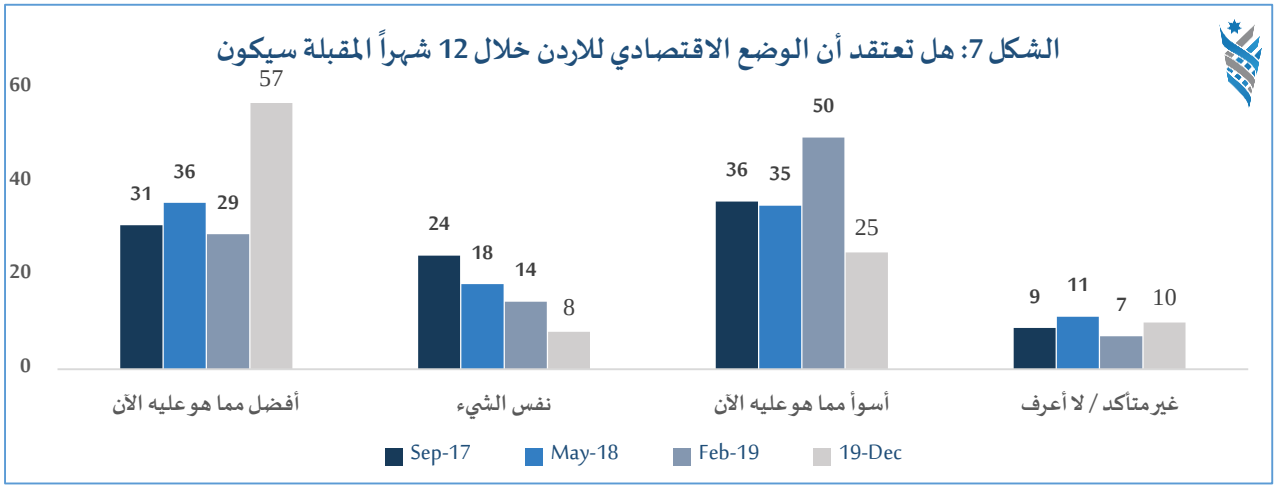

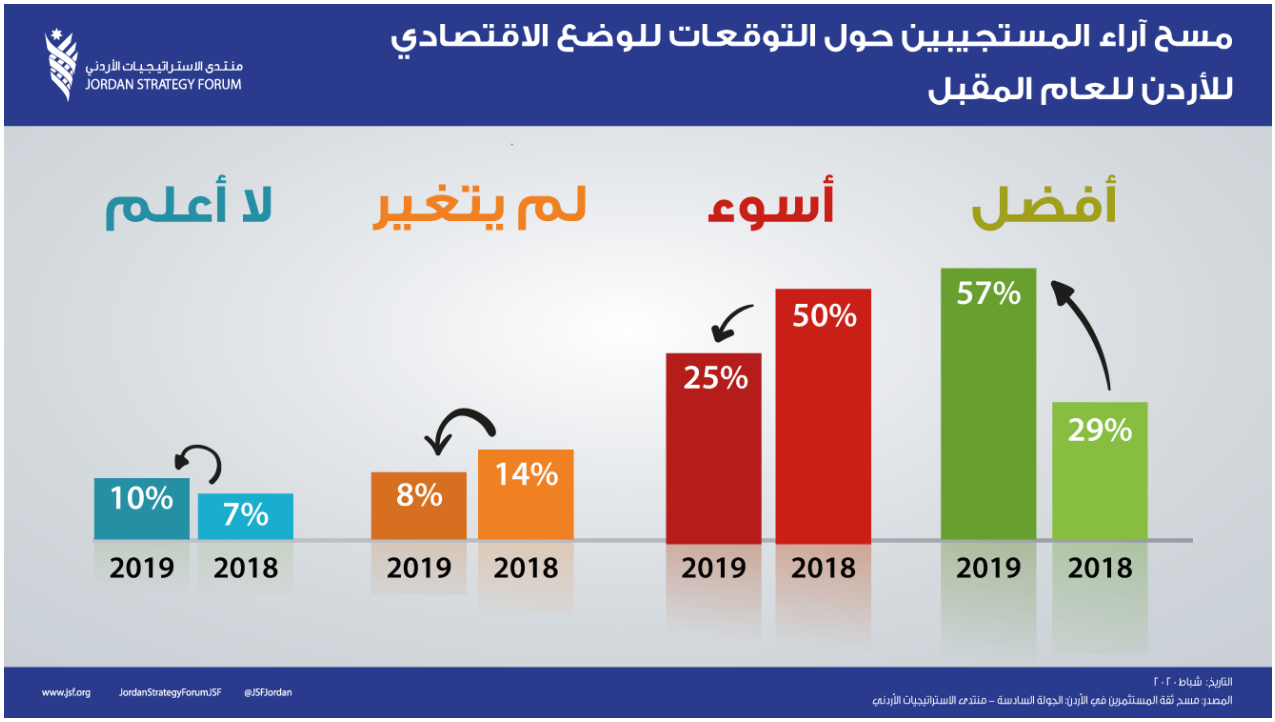

2. البيئة الاستثمارية في الأردن:

اما بالنسبة للبيئة الاستثمارية في الأردن ومدى جاذبيتها للاستثمار، قام المنتدى بسؤال المستثمرين حول العديد من الأمور التي تبين نظرتهم للبيئة الاستثمارية في الأردن. وأظهرت النتائج بأن نسبة المستثمرين الذين يرون بأن البيئة الاستثمارية غير مشجعة انخفضت إلى 68% في كانون الأول 2019 مقارنةً بـ 77% في المسح الذي أجري في شباط من نفس العام. كما ارتفعت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن البيئة الاستثمارية مشجعة من 21% إلى 30% في المسح ذالأخير.

الشكل8: بر أيك، هل البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة أم غير مشجعة للاستثمار؟

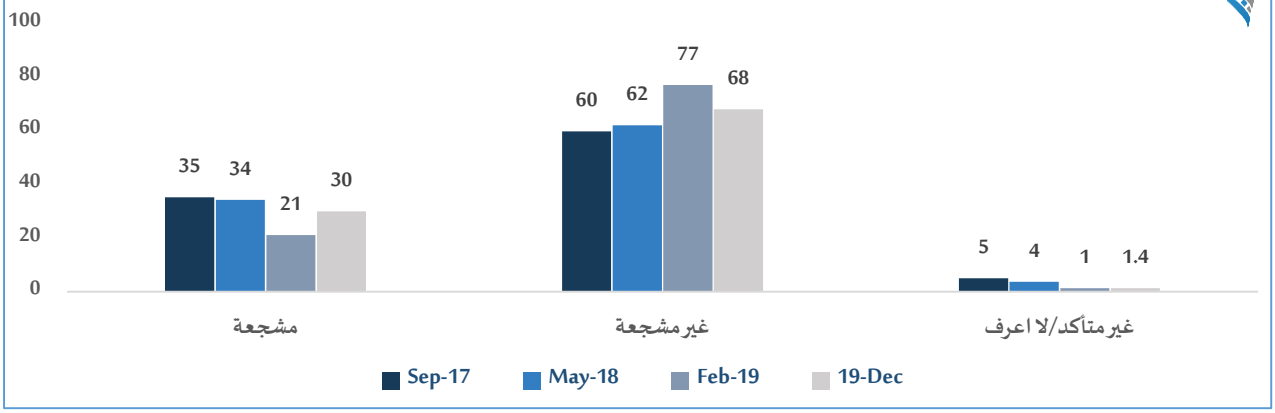

وعند النظر إلى أكثر القطاعات الاقتصادية التي قالت بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة، كان القطاع التجاري أكثر القطاعات التي أكدت على ذلك إذ اعتبر 73% من المؤسسات العاملة في القطاع بأن البيئة الاستثمارية غير مشجعة، وتلاه قطاع الخدمات بنسبة 70%، والصناعة بنسبة 65%. وقد أظهرت نتائج المسح بأن أكثر من نصف المؤسسات العاملة في قطاع الزراعة قالت بأن البيئة الاستثمارية الأردنية. مشجعة للاستثمار.

الشكل 9: بر أيك، هل البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة أم غير مشجعة للاستثمار؟ (حسب النشاط الرئيسي)

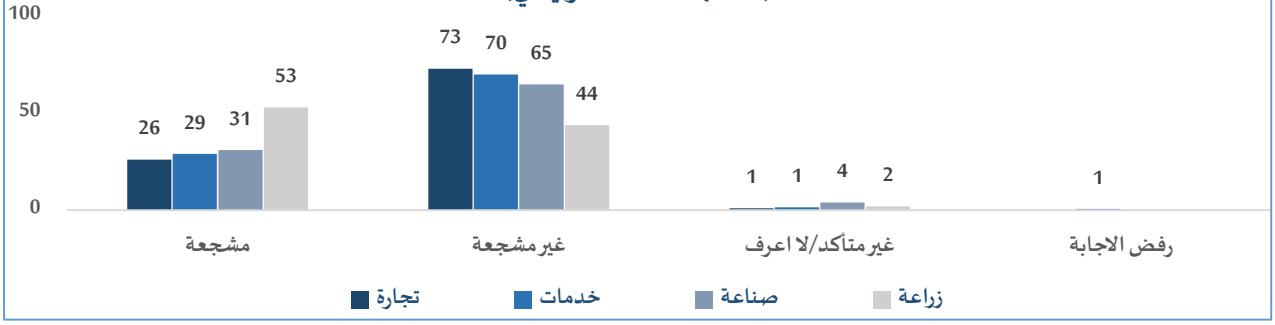

أما بالنسبة لعلاقة حجم الشركة بنظرتها للبيئة الاستثمارية، فقد كانت الشركات الكبرى هي الأكثر تأكيداً على أن البيئة الاستثمارية مشجعة، حيث قال 42% من الشركات الكبرى المشمولة في المسح بأن البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة للاستثمار، فيما قالت 30% فقط من الشركات المتوسطة والصغيرة بأن البيئة الاستثمارية مشجعة.

الشكل 10: برأيك، هل البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة أم غير مشجعة للاستثمار؟ (حسب حجم الشركة)

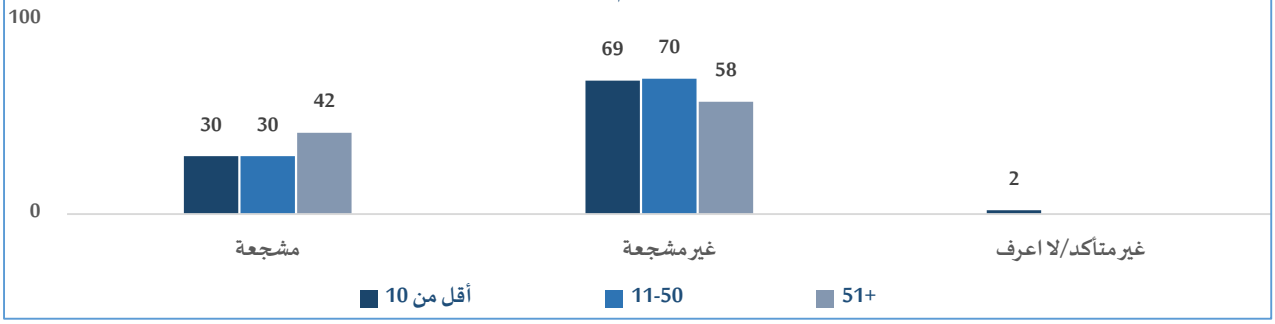

وحول الأسباب التي دفعت المستثمرين للقول بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة للاستثمار، أظهرت النتائج بأن 28% من المستثمرين الذين قالوا بأن البيئة الاستثمارية غير مشجعة للاستثمار عزوا ذلك الى ارتفاع الأسعار والضرائب والرسوم. فيما أرجع 27% منهم ذلك إلى تردي الأوضاع الاقتصادية، كما قال 20% منهم بأن ذلك يعود إلى تعقيد الإجراءات والقوانين وعدم استقرارها.

الشكل 11: لماذا ترى بأن البيئة الاستثمارية غير مشجعة؟ (من الذين أجابوا بأنها غير مشجعة حيث كان عددهم 487 بنسبة 68%، وكان حجم العينة الكلي 713)

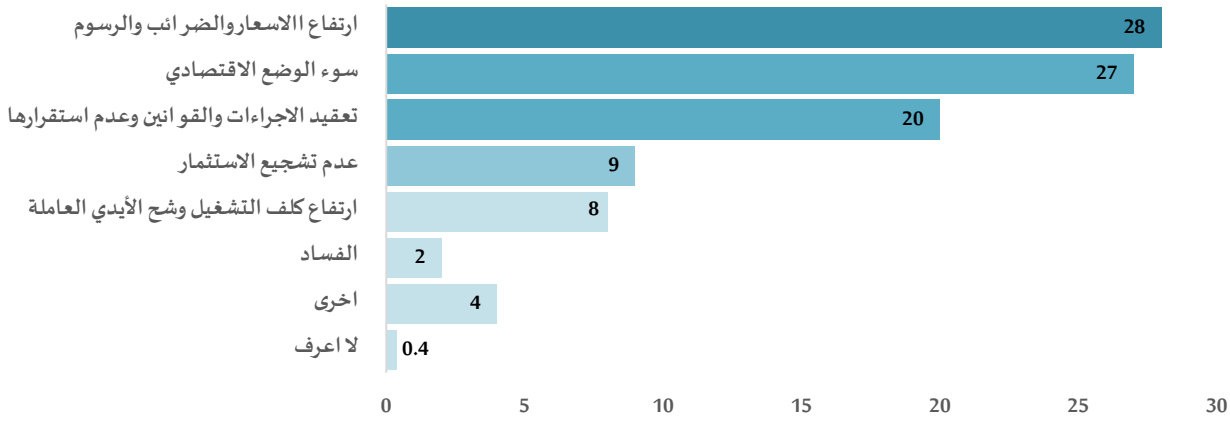

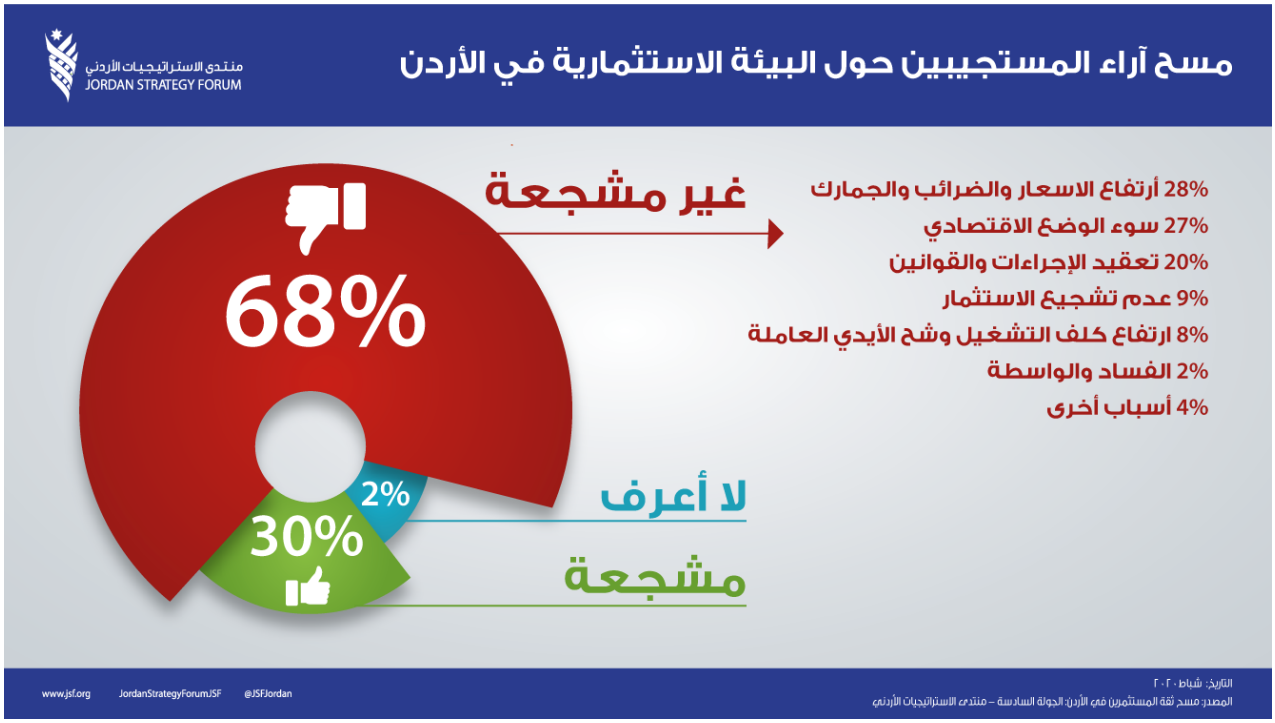

ولمعرفة مدى النمو في أعمال المستثمرين في الأردن، يقوم المنتدى في كل مسح لثقة المستثمرين بسؤالهم عن الاختلاف بحجم التعامل الاقتصادي لشركاتهم، وهو حجم التبادل التجاري ومستوى نشاط عمليات البيع والشراء لهذه الشركات. وعند توجيه السؤال حول كيف يرى المستثمرين حجم تعامل شركاتهم الاقتصادي في العام 2019 مقارنة بالعام 2018 (تم سؤالهم في المسح الأخير عن حجم تعامل شركاتهم الاقتصادي في العام 2018 مقارنة بالعام 2017)، أظهرت إجابات المستثمرين بأن أغلبية المستثمرين (63%) يرون بأن حجم تعامل شركاتهم الاقتصادي في العام 2019 أسوأ مما كان عليه في العام 2018. فيما قال 18% فقط من المستثمرين بأن حجم تعاملهم التجاري كان أفضل في العام 2019 من العام 2018.

الشكل 12: كيف تصف حجم تعامل شركتك الاقتصادي في العام (2019) مقارنة بالعام (2018)

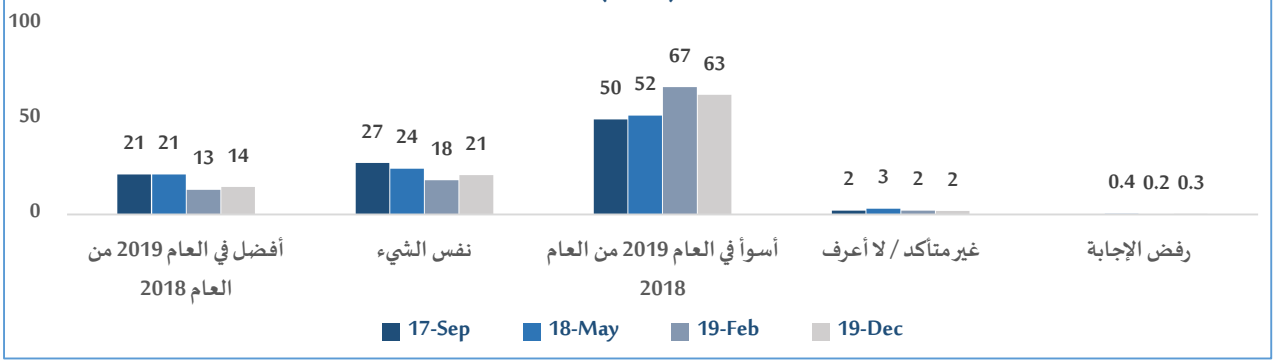

أما بالنسبة لتوقعات المستثمرين لحجم تعاملهم الاقتصادي خلال السنة القادمة، فقد أظهرت النتائج تفاؤل أغلبية المستثمرين في العام القادم، حيث يتوقع 55% من المستثمرين بأن يكون تعامل شركاتهم الاقتصادي أفضل خلال العام القادم.

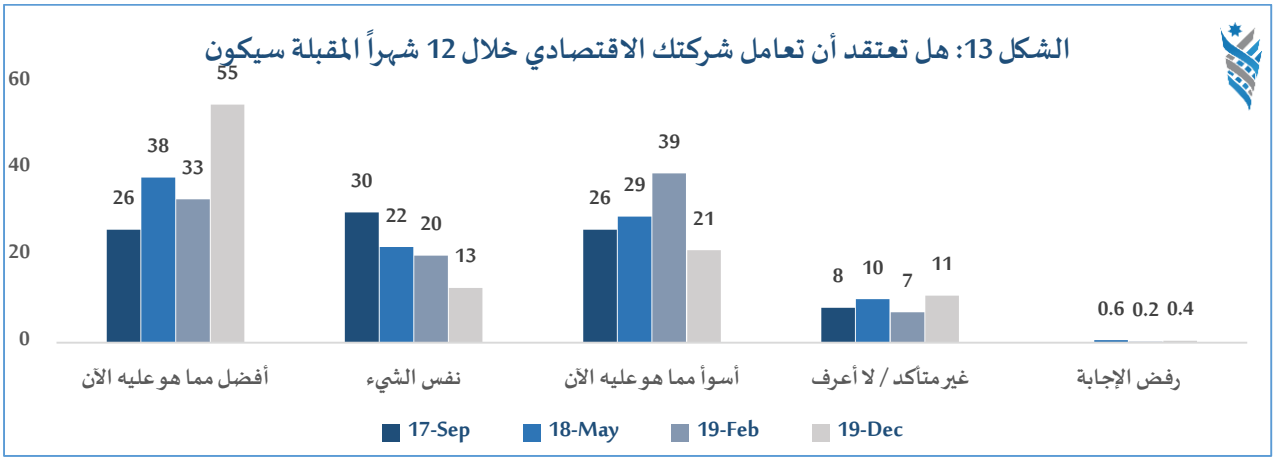

وفي سياق مشابه، أظهرت نتائج المسح بأن نسبة المستثمرين الذين قاموا بتوسيع أعمالهم في الأردن خلال العام 2019 كانت 15% انخفاضا عن العام 2018 بنسبة طفيفة. فيما قام 36% من المستثمرين بتقليص أعمالهم في الأردن خلال العام 2019.

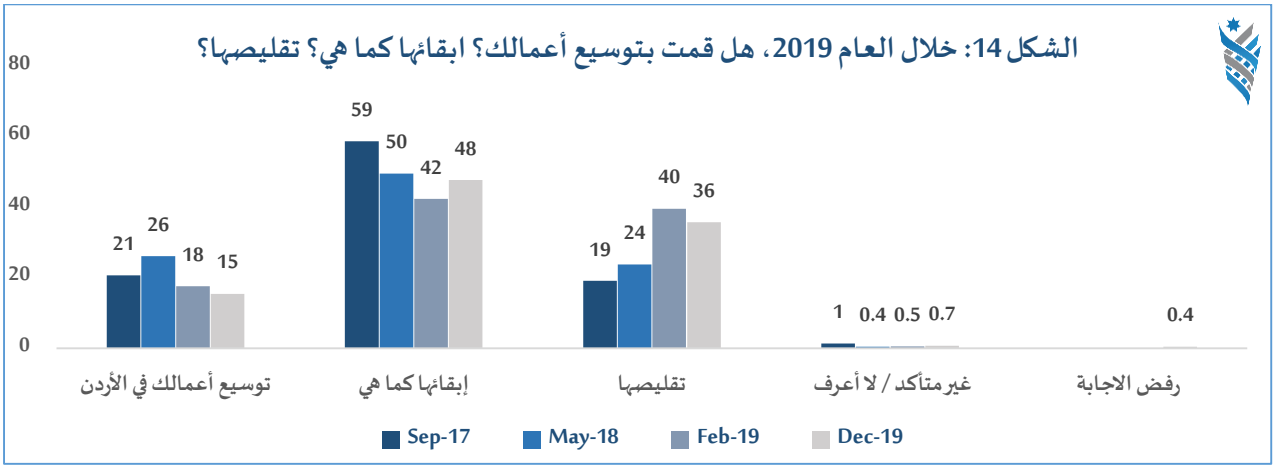

وبالنظر إلى أحجام الشركات، فقد كانت الشركات الكبرى هي الأكثر توسيعاً لأعمالها، حيث قالت 31% من الشركات الكبرى بأنها قامت بتوسيع أعمالها. وبالمقابل قام 37% من كل من الشركات الصغيرة والمتوسطة بتقليص أعمالهم خلال العام 2019.

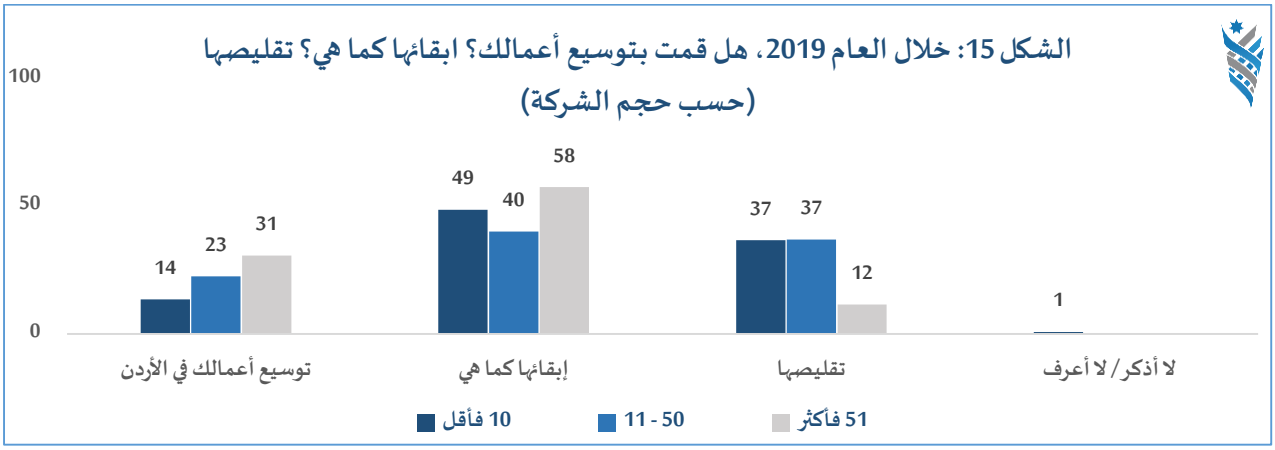

وحول الأسباب التي دفعت المستثمرين لتقليص أعمالهم، فقد قال 36% منهم بأن سوء الأوضاع الاقتصادية هو السبب الرئيس لتقليص أعمالهم، فيما بين 33% منهم بأن قلة المبيعات والخسائر كانت هي السبب، وعزى 16% منهم ذلك لارتفاع الكلف ومصاريف التشغيل. هذا وبينما أرجع فقط 5% منهم التقليص لارتفاع الضرائب والرسوم.

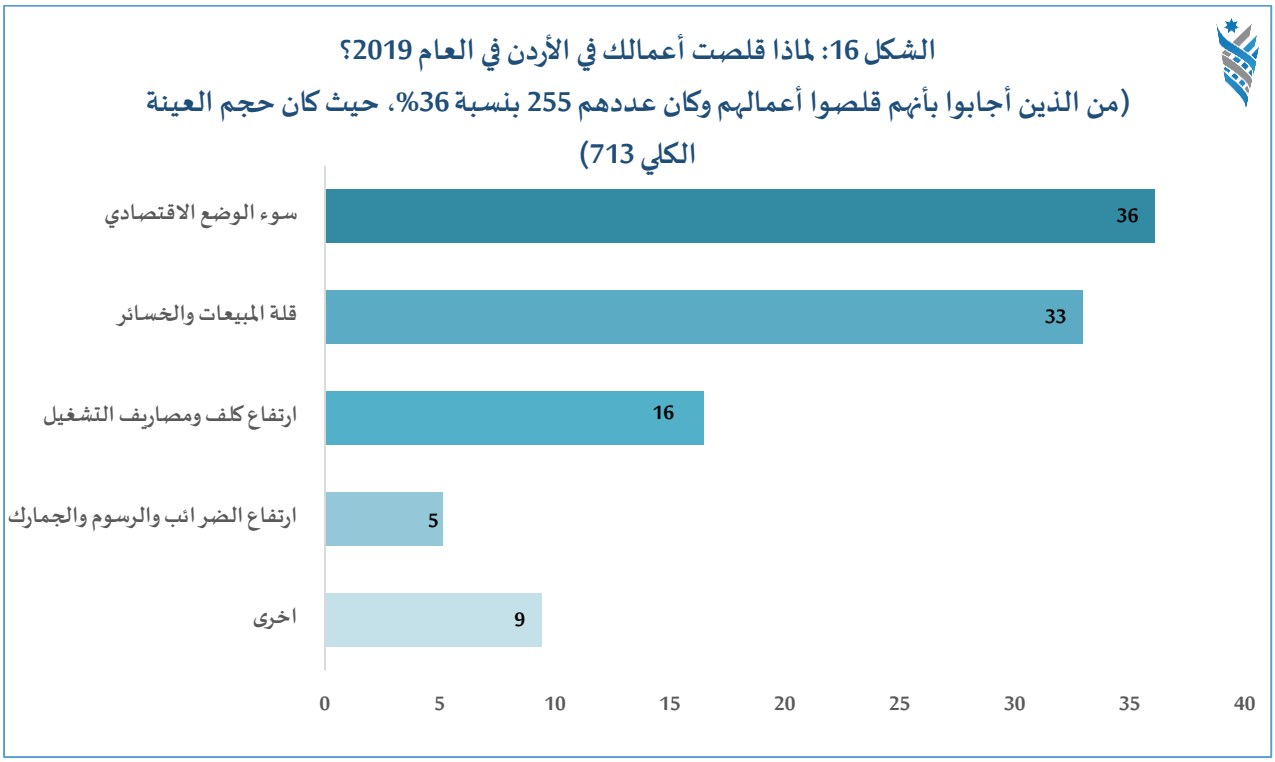

أما عن نوايا المستثمرين من ناحية القيام بتوسيع أعمالهم أو تقليصها خلال الفترة المقبلة، أظهرت النتائج بأن 34% من المستثمرين ينوون توسيع أعمالهم خلال العام القادم، بينما قال 17% منهم بأنهم ينوون تقليص أعمالهم.

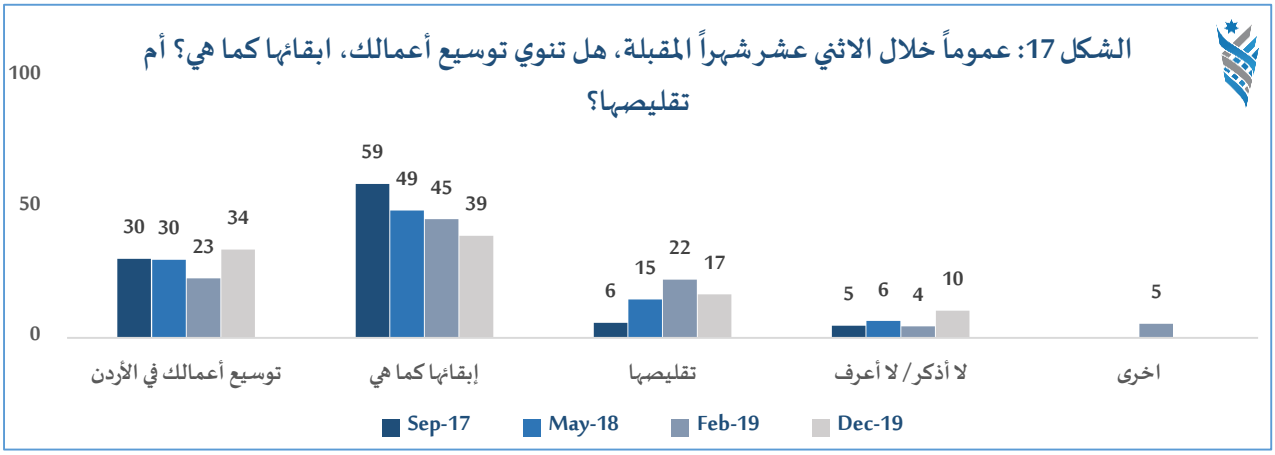

وكانت الشركات العاملة في قطاع الخدمات هي أكثر الشركات رغبةً في توسيع أعمالها خلال العام المقبل، ومن الممكن تفسير ذلك بطبيعة الاقتصاد الأردني كاقتصاد خدمي إذ يساهم هذا القطاع بنحو 59.5% من الناتج المحلي الإجمالي للأردن.

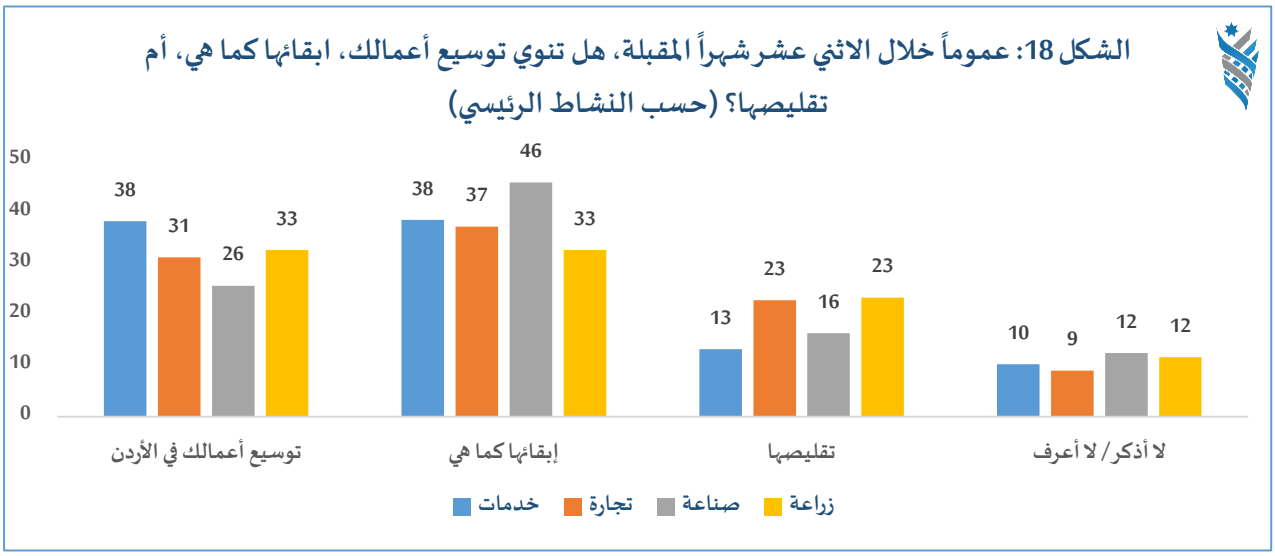

أما بالنسبة لمن قالوا بأنهم ينوون تقليص أعمالهم خلال العام القادم، والذين شكلوا 17% من الحجم الكلي للعينة، فقد كان السبب الرئيسي الذي يدفعهم لذلك هو تراجع الوضع الاقتصادي بنسبة 39%، وكان السبب الثاني هو قلة المبيعات والخسائر وبنسبة 28%، فيما كان ارتفاع كلف التشغيل والأجور بالمرتبة الثالثة بنسبة 25%.

الشكل 19: لماذا تنوي تقليص أعمالك؟
(من الذين أفادوا بأنهم سوف يقلصون أعمالهم وكان عددهم 118 بنسبة 17%، حيث كان حجم العينة الكلي 713)

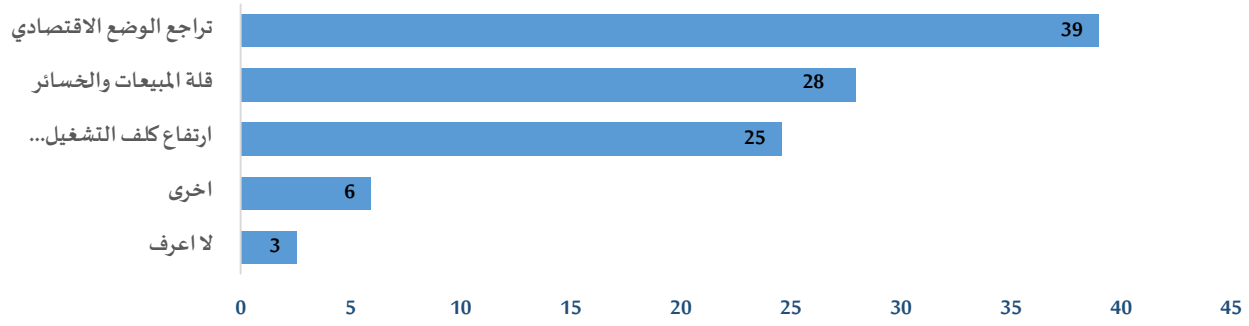

\

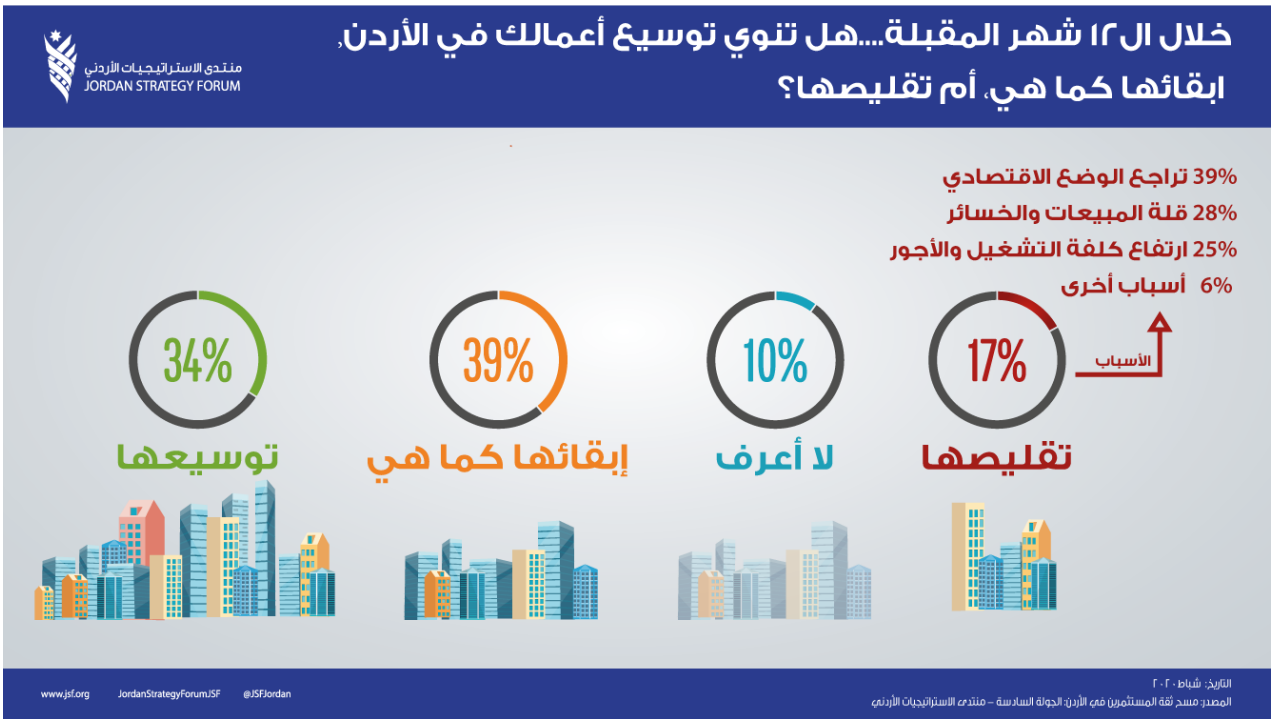

3.تقييم هيئة الاستثمار في الأردن:

تتمتع هيئة الاستثمار بدور محوري في جذب الاستثمار للأردن ومتابعة أعمال المستثمرين وتذليل العقبات أمامهم لتسهيل أعمالهم، ولذلك يعتمد أحد محاور المسح الأردني لثقة المستثمر الذي يصدره المنتدى على مجموعة من الأسئلة لتقييم دور هيئة الاستثمار.

وقد أظهرت نتائج الموجة السادسة من مسح ثقة المستثمرين انخفاضاً ملحوظاً بنسبة المستثمرين الذين قد تعاملوا مع هيئة الاستثمار مقارنةً مع المسح الأخير، حيث انخفضت هذه النسبة من 30% في مسح شباط 2019 إلى 13% في مسح كانون الأول من ذات العام.

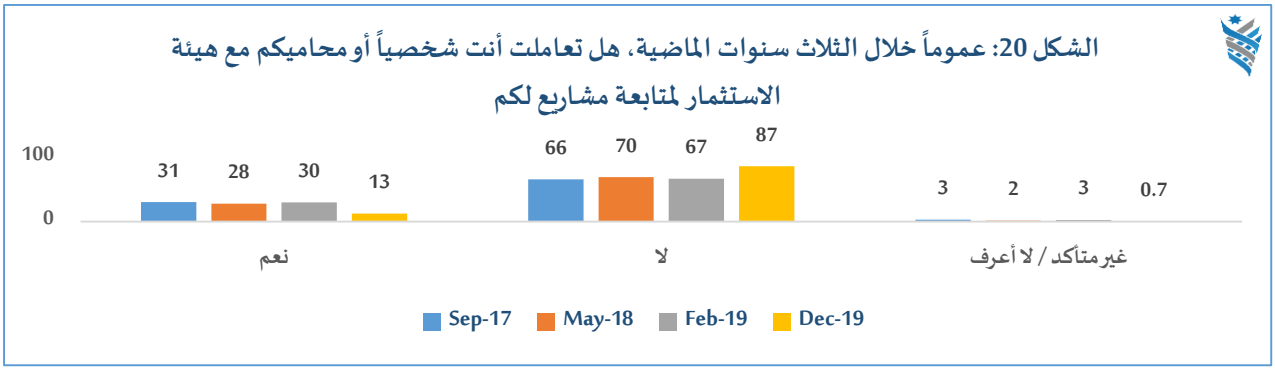

وحول مستوى رضى المستثمرين الذين تعاملوا مع الهيئة عن الخدمات التي قدمتها لهم الهيئة، فقد أظهر 49% من المستثمرين بأنهم يشعرون بالرضى بشكل عام عن خدمات الهيئة (29% راضون جداً، 20% راضون إلى حدٍ ما)، ويعد ذلك تراجعاً عن مستوى الرضى الذي أظهره المستح الأخير في شباط، حيث بلغت نسبة الرضى العام في المسح الأخير 57% (19% راضون جداً، 38% راضون إلى حد كبير). وأظهر 49% من المستثمرين عدم رضاهم العام عن خدمات الهيئة، حيث قال 14% منهم بأنهم غير راضين نوعاً ما، وقال 35% بأنهم غير راضين اطلاقاً عن خدمات الهيئة، وذلك مقارنة بنسبة 41% في الجولة السابقة.

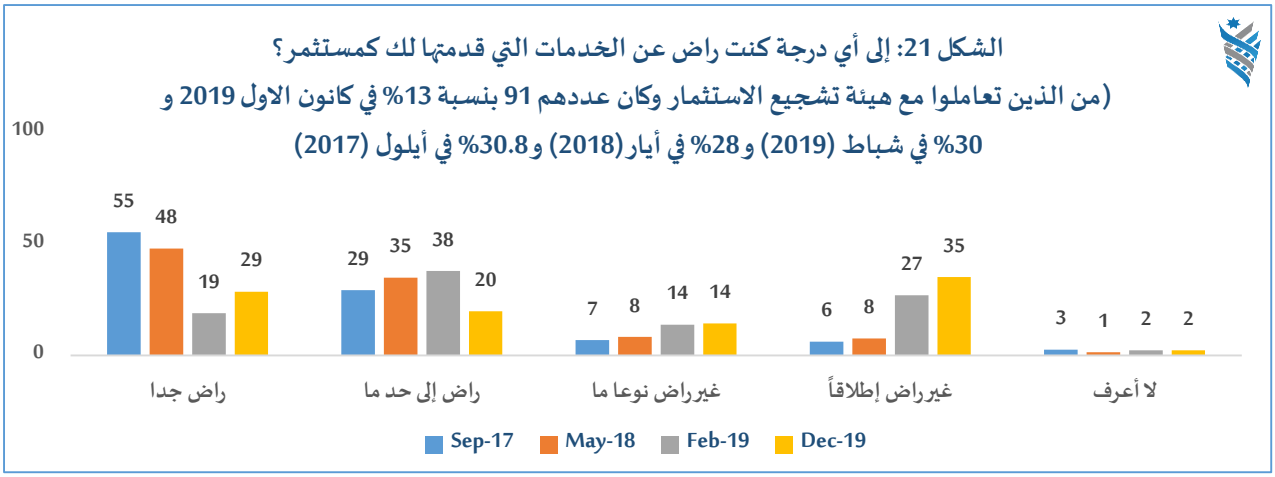

وعند سؤال المستثمرين الذين عبروا عن عدم رضاهم عن خدمات هيئة الاستثمار، قال 49% منهم بأن ذلك يعود لتعقيد الإجراءات والقوانين، فيما أوضح 22% منهم بأن سوء معاملة الموظفين هي السبب.

الشكل 22: لماذا انت غيرراض عن الخدمات التي قدمت لك كمستثمر؟
(من الذين أفادوا بأنهم غيرراض نوعا ما وغيرراضي اطلاقاً (غيرراض بشكل عام) وكان عددهم 45 من أصل 91 فرد استجاب على هذا السؤال وبنسبة 49%)

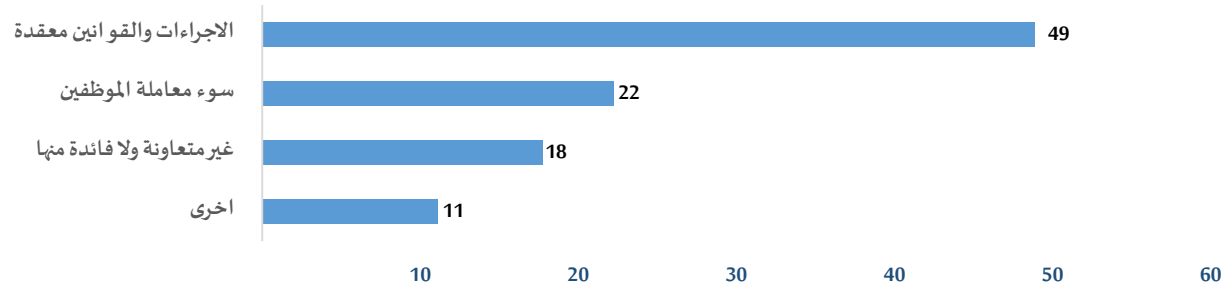

وكانت الحكومة قد أطلقت ثلاثة حزم تنفيذية تهدف لتحفيز الاقتصاد في الفترة التي سبقت تنفيذ المسح، حيث اشتملت هذه الحزم على إجراءات مرتبط بتحفيز سوق العقار والإسكان وتوسيع صلاحيات النافذة الاستثمارية وتحفيز القطاعات الإنتاجية. بالإضافة لإجراءات أخرى شملت الغاء ودمج مؤسسات حكومية وزيادات لرواتب العاملين والمتقاعدين في القطاع العام. ولمعرفة مدى اطلاع المستثمرين على هذه الحزم، قام المنتدى بسؤال المستثمرين عما إذا كانوا سمعوا عن هذه الحزم أم لا كما يبين وأظهرت النتائج بأن أغلبية المستثمرين كانوا على اطلاع على ما تضمنته الحزم الثلاث الأولى.

الشكل 23: أعلنت الحكومة عن مجموعة من الحزم الاستثمارية في الفترة الماضية، هل سمعت عن هذه الحزم؟

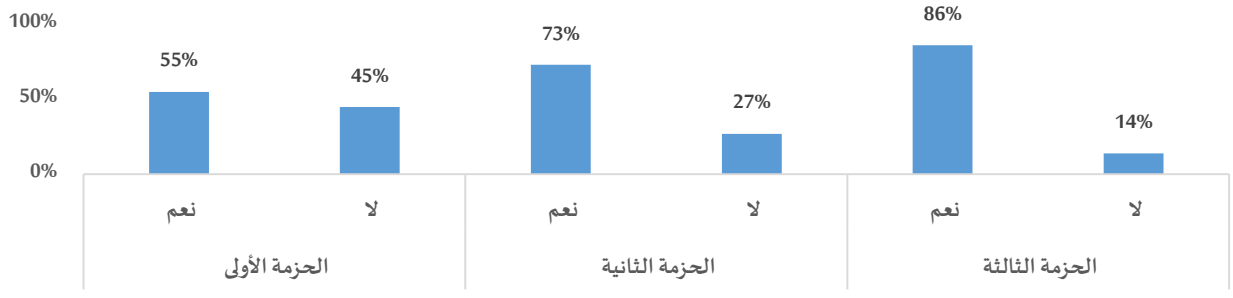

أما بالنسبة لأثر هذه الحزم فقد أظهرت النتائج بأن نظرة أغلبية المستثمرين كانت إيجابية للحزم، حيث بين 56% من المستثمرين بأن أثر الحزمة الأولى سيكون ايجابياً على الاقتصاد الوطني، كما بين 64% من المستثمرين بأن أثر الحزمة الثانية سوف يكون ايجابياً، أما بالنسبة للحزمة الثالثة فقد بين 67% من المستثمرين بأن أثرها سيكون ايجابياً على الاقتصاد الوطني.

وحول تطلعات المستثمرين للحزم القادمة، بين 42% من المستثمرين بأن الحزمة القادمة يجب ان تشتمل على إجراءات متعلقة بتنشيط وتشجيع الاستثمار بحيث تضم هذه الحزمة إعفاءات وتخفيض للضرائب والرسوم والجمارك وإجراءات لتخفيض كلف التشغيل وتحديداً الكهرباء والمحروقات. كما قال 17% من المستثمرين بأن الحزمة القادمة يجب ان تتضمن إجراءات لزيادة القوة الشرائية في السوق المحلي بحيث يتم اتخاذ إجراءات لتخفيض أسعار السلع والضرائب غير المباشرة عليها ورفع الرواتب وتحسين الحالة المعيشية للمواطن وتفعيل الرقابة على الأسعار.

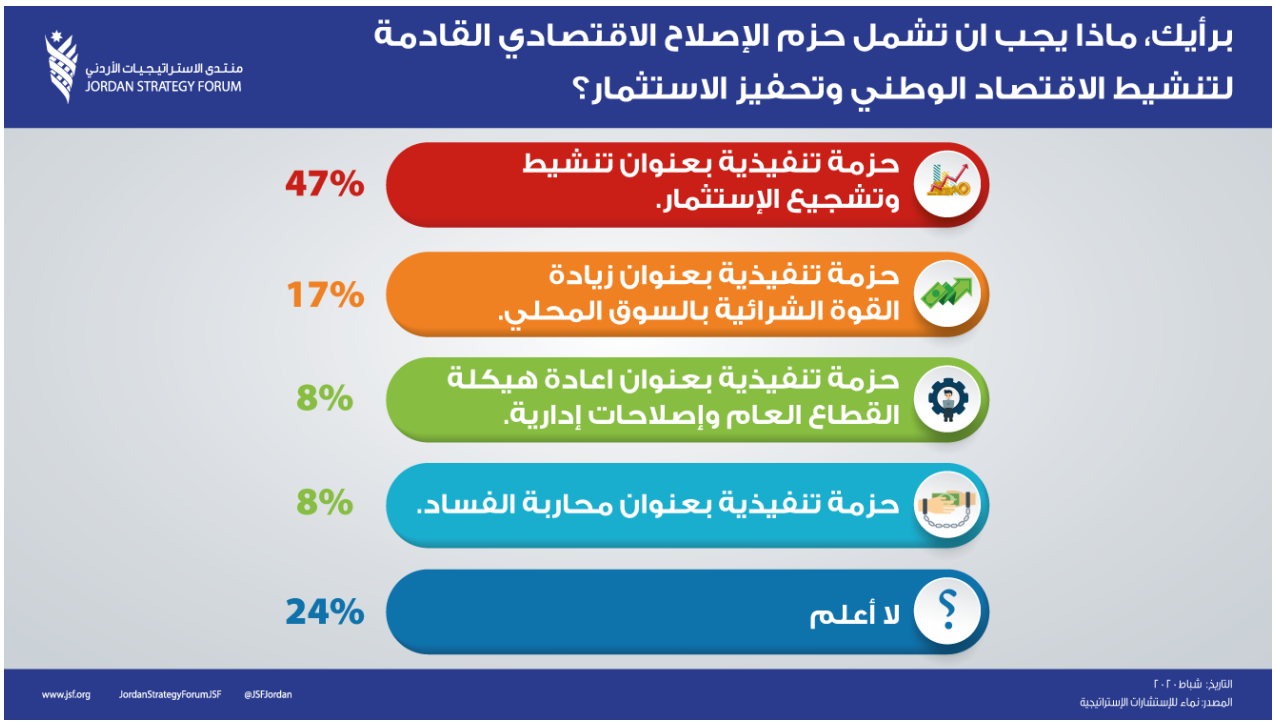

4.عوامل جذب وطرد الاستثمار:

في هذا المحور يقوم منتدى الاستراتيجيات الأردني بطرح مجموعة من الأسئلة لمعرفة وتقييم عوامل طرد الاستثمار من الأردن وجذبه إليه. ويظهر السؤال الأول في هذا المحور مدى تأثير عوامل طرد الاستثمار على نوايا المستثمرين في نقل أعمالهم للخارج، حيث قمنا بسؤال المستثمرين عما إذا فكروا خلال السنوات الثلاث الماضية في نقل أعمالهم خارج الأردن، وأظهرت النتائج انخفاضاً طفيفاً في نسبة المستثمرين الذين قالوا بأنهم فكروا بنقل أعمالهم للخارج خلال الثلاثة أعوام الأخيرة، ووصلت هذه النسبة في المسح الأخير إلى 31%. وتشير نتائج المسح إلى أن مستثمري القطاع التجاري كانوا الأكثر تفكيراً في نقل أعمالهم إلى الخارج إذ وصلت نسبة المستثمرين الذين فكروا في نقل أعمالهم للخارج ضمن القطاع التجاري إلى 38%.

الشكل 24: هل فكرت خلال السنوات الثلاث الماضية او تفكر في نقل اعمال خارج الاردن؟

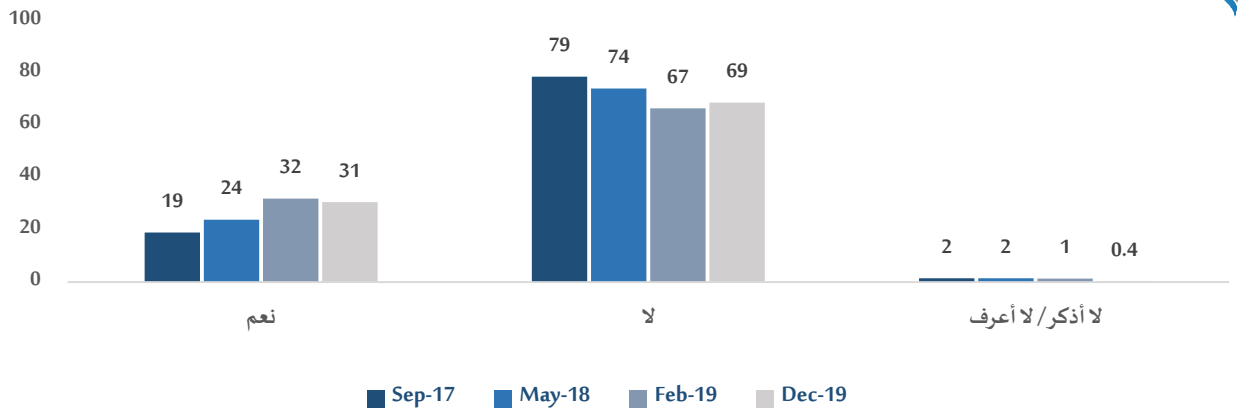

الشكل 25: هل فكرت خلال الثلاث سنوات الماضية او تفكر الان بنقل اعمالك خارج الاردن؟ (حسب النشاط الرئيسي)

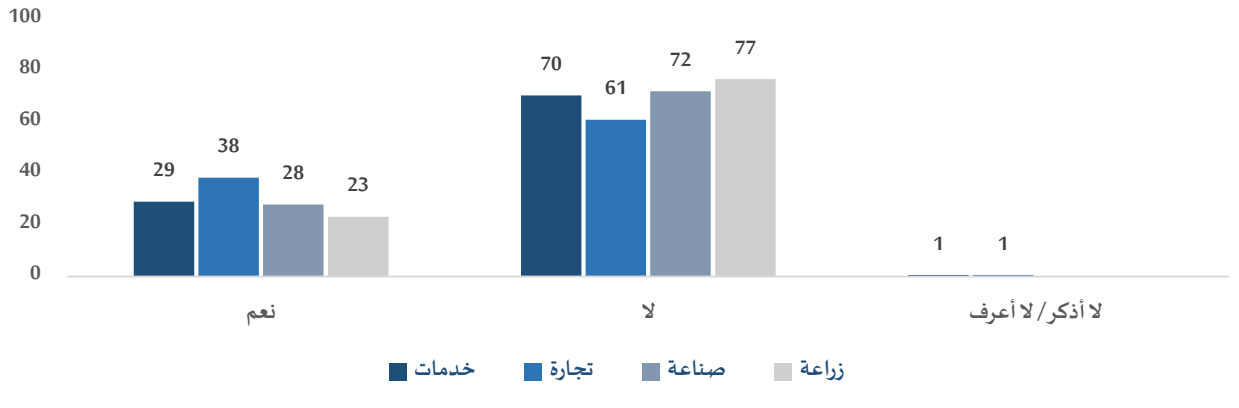

وفيما يتعلق بالأسباب التي تدفع المستثمرين لنقل أعمالهم للخارج، تم سؤال المستثمرين الذين فكروا بنقل أعمالهم للخارج عن الأسباب التي قادتهم لذلك، وكان السبب الرئيسي خلف هذا التفكير هو ضعف السوق المحلي والوضع الاقتصادي الصعب وبنسبة 43%. فيما كان السبب الثاني هو وجود بيئة استثمارية في دول أخرى أفضل من بيئة الأردن وبنسبة 19%.

الشكل 26: لماذا تفكر في نقل اعمالك خارج الاردن؟
(من الذين يفكرون في نقل أعمالهم خارج الاردن حيث كان عددهم 219 من حجم العينة الكلي 713 وبنسبة 31%)

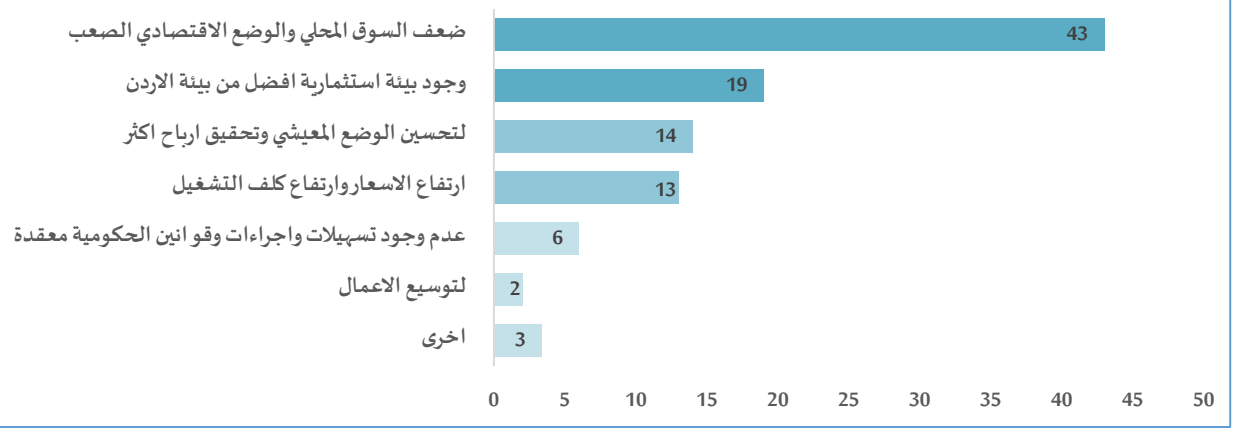

وبناءً على ما سبق حول انتقال الاستثمار إلى الخارج، فإنه من الواضح بأن عوامل الطرد الداخلي كانت أقوى من عوامل الجذب الخارجي للاستثمار. حيث شكل ضعف السوق المحلي وصعوبة الوضع الاقتصادي (عامل طرد) نسبة أكبر من كافة عوامل الجذب الخارجي التي أشار لها المستثمرون مجتمعة.

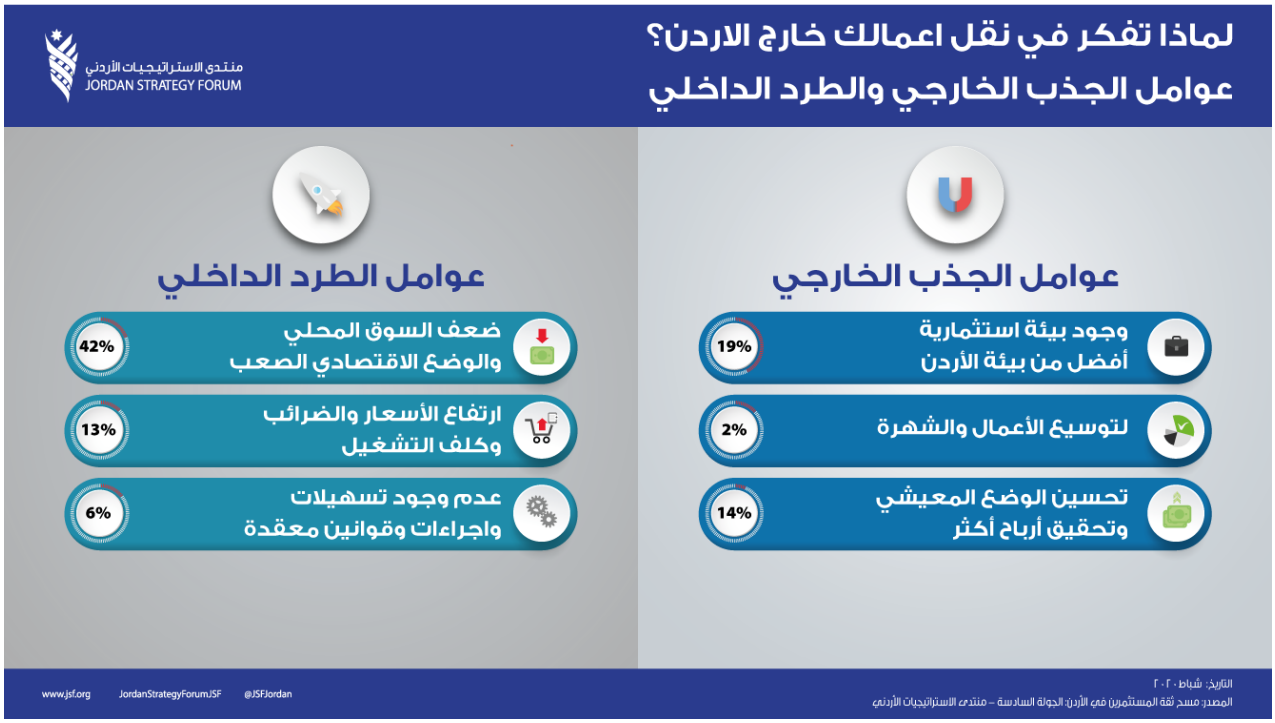

وكانت قد ازدادت نسبة مساهمة ضعف السوق المحلي وصعوبة الأوضاع الاقتصادية في دفع المستثمرين لنقل أموالهم للخارج، حيث ارتفعت هذه النسبة من 22% في بداية العام 2019 إلى 43% في مسح كانون الأول 2019.

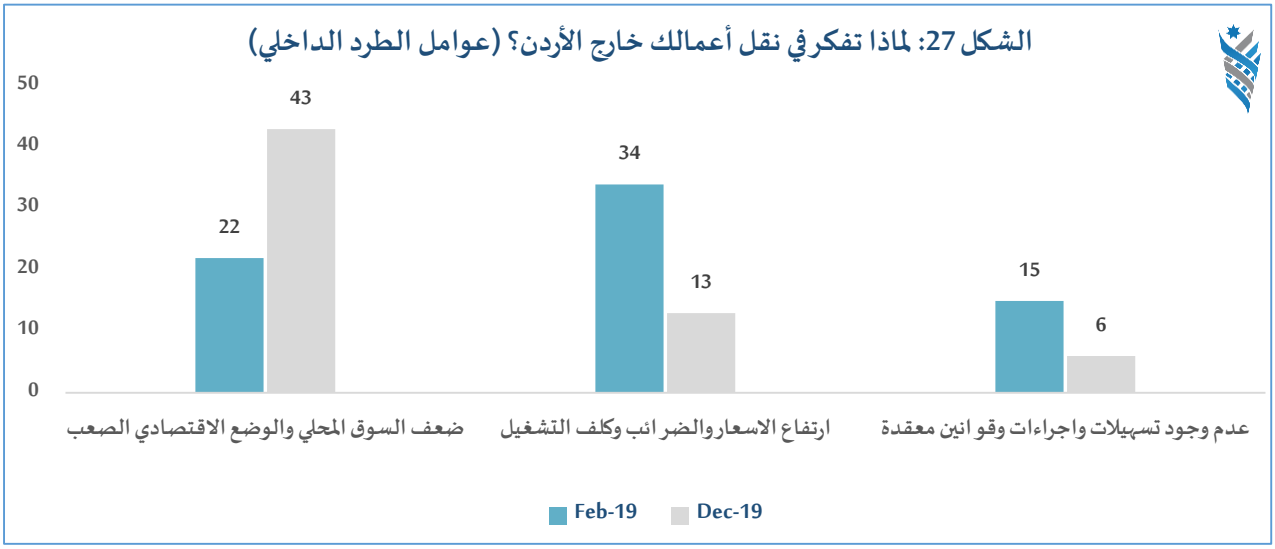

ولمعرفة كيفية تجاوز ذلك وتشجيع توسيع الاستثمارات القائمة في الأردن وجذب أخرى، تم سؤال المستثمرين عن الإجراءات المستقبلية التي يجب ان تقوم بها الحكومة لزيادة حجم الاستثمار الداخلي والخارجي في الأردن، وقال 32% من المستثمرين بأنه

يجب تخفيض الضرائب والجمارك وتثبيتها لجذب المزيد من الاستثمار، فيما طالب 23% بتسهيل الإجراءات وطالب 17% بتحسين البيئة الاقتصادية أمام المستثمر والمواطن.

الشكل 28: بشكل عام، ما هي الاجراءات المستقبلية التي ينبغي ان تقوم بها الحكومة لزيادة حجم الاستثمار الداخلي والخارجي في الأردن؟

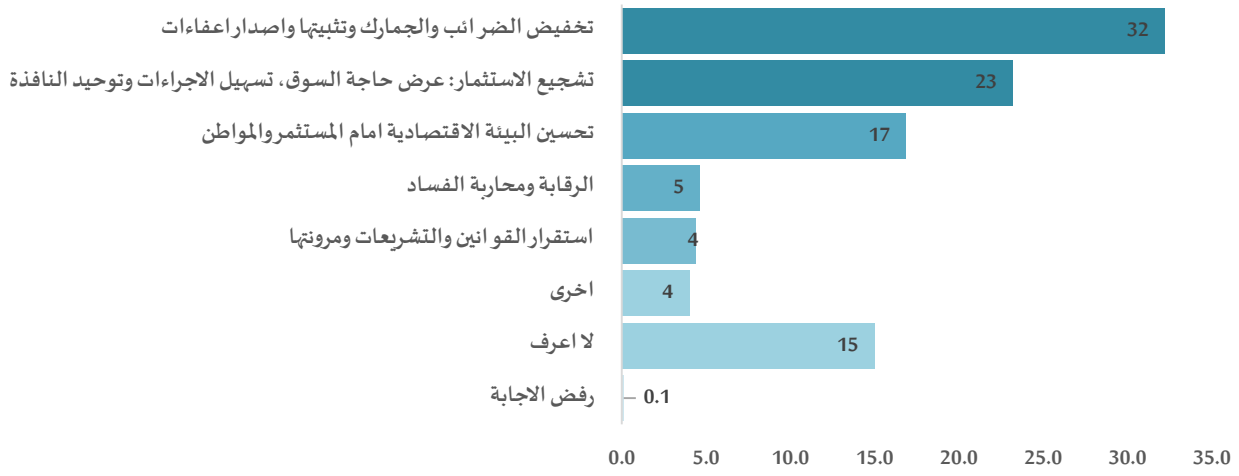

5. الملخص والاستنتاجات:

مقارنة بالمسح الأخير، تعكس نتائج مسح ثقة المستثمرين في الأردن في موجته السادسة تحسناً طفيفاً في ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية في الأردن وارتفاعاً في منسوب التفاؤل لديهم، إذ تظهر النتائج بأن نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح قد ارتفعت من 25% في الجولة السابقة إلى 31% في هذه الجولة.

وكان هذا التفاؤل جلياً عند سؤال المستثمرين عن نظرتهم للوضع الاقتصادي في الأردن خلال العام القادم، حيث أظهرت النتائج بأن 57% من المستثمرين يرون بأن الوضع الاقتصادي خلال العام القادم سيكون أفضل مما هو عليه في هذا العام، كما ارتفعت أيضاً نسبة المستثمرين الذين يرون بأن البيئة الاستثمارية مشجعة من 21% في الجولة السابقة للمسح إلى 30% في هذه الجولة.

وأبدت نسبة كبيرة ممن تم استطلاع آرائهم تفاؤلهم حيال حجم المعاملات التجارية، حيث بين 55% من المستثمرين بأنهم يعتقدون بأن حجم تعاملهم التجاري خلال العام 2020 سيكون أفضل مما كان عليه خلال العام 2019.

وفي قراءة للعديد من المؤشرات ظهر تباين واضح في الإجابات سواء على الصعيد القطاعي او على مستوى حجم المنشآت، ففي الكثير من القطاعات التي لها استثمارات قائمة فإن نسبة من يفكرون بنقل أو اغلاق منشآتهم تقل عن الاستثمارات التي من الأسهل عليها الانتقال في بعض قطاعات الخدمات والأعمال التجارية، كذلك كان لافتا أن جانبا كبيرا من الشكوى جاء من المؤسسات الصغيرة التي استطلعت آرائها، فيما ان المؤسسات المتوسطة والكبيرة أظهرت تفاؤلا أكبر.

ضمن هذا السياق أظهرت نتائج المسح بأن 69% من المستثمرين لم يفكروا خلال الثلاثة أعوام الماضية بنقل أعمالهم إلى خارج الأردن، وهذا يؤكد على التفاؤل النسبي الذي أظهره المستثمرين في الجوانب الأخرى من المسح. وتركزت النسبة الأكبر ممن يفكرون بنقل أعمالهم في قطاعي التجارة والخدمات حيث بين 38% من المستثمرين في القطاع التجاري بأنهم فكروا بنقل أعمالهم لخارج الأردن فيما فكر 29% من العاملين في قطاع الخدمات بذلك.

وهذا يقود للاستنتاج بأن الحكومة ولتحسين الافاق المستقبلية يمكن ان تستهدف تلك المنشآت ضمن الحزم الاستثمارية المستقبلية بحيث تقدم بعض الحلول التي تعالج اختلالات في تلك المنشآت او تساعد في تجاوز بعض العقبات التي تعترض عمل تلك المؤسسات.

وفيما يتعلق بعوامل جذب الاستثمار أو طرده، أظهرت النتائج بأن عوامل الطرد الداخلي كانت أقوى بكثير من عوامل الجذب الخارجي، حيث قال 42% من المستثمرين بأن ضعف السوق المحلي والوضع الاقتصادي الصعب كان هو الدافع الرئيسي لتفكيرهم في نقل أعمالهم للخارج، وكانت هذه النسبة أكبر من عوامل الجذب الخارجي مجتمعة (وجود بيئة استثمارية أفضل من الأردن 19%، توسيع الأعمال 2%، تحسين الوضع المعيشي وتحقيق الأرباح 14%).

أما على صعيد عمل هيئة الاستثمار، كان من الواضح بأن هنالك شريحة واسعة من المستثمرين لا تتعامل مع هيئة الاستثمار، إذ قال 87% من المستثمرين بأنهم لم يتعاملوا مع الهيئة خلال الثلاث سنوات الماضية. وهذا يدل على وجود خلل في آليات التواصل بين الهيئة والمستثمرين؛ إذ تشير النتائج أيضاً إلى أن الأغلبية العظمى من المستثمرين (84%) لم تسمع عن أي من الحوافز والخطط التي أعلنت عنها هيئة الاستثمار في السابق.

فيما أبدت نسبة كبيرة من المستثمرين آراءً إيجابية حول الحزم التحفيزية الثلاث الأولى التي أطلقتها الحكومة، حيث بين 56% من المستثمرين بأن أثر الحزمة الأولى سيكون ايجابياً على الاقتصاد الوطني، كما بين 64% من المستثمرين بأن أثر الحزمة الثانية سوف يكون ايجابياً، أما بالنسبة للحزمة الثالثة فقد بين 67% من المستثمرين بأن أثرها سيكون ايجابياً على الاقتصاد الوطني.

وحول تطلعات المستثمرين للحزم القادمة، بين 42% من المستثمرين بأن الحزمة القادمة يجب ان تشتمل على إجراءات متعلقة بتنشيط وتشجيع الاستثمار بحيث تضم هذه الحزمة إعفاءات وتخفيض للضرائب والرسوم والجمارك وإجراءات لتخفيض كلف التشغيل وتحديداً الكهرباء والمحروقات. كما قال 17% من المستثمرين بأن الحزمة القادمة يجب ان تتضمن إجراءات لزيادة القوة الشرائية في السوق المحلي بحيث يتم اتخاذ إجراءات لتخفيض أسعار السلع والضرائب غير المباشرة عليها ورفع الرواتب وتحسين الحالة المعيشية للمواطن وتفعيل الرقابة على الأسعار.

وبناءً على كل ما سبق، فإنه من الواضح بأن الحكومة بحاجة لاتباع نظام حوافز مركز يستهدف قطاعات معينة وشركات من احجام معينة بحيث يكون من السهل تتبع تنفيذ تلك السياسات وقياس أثرها، وعلى الصعيد الكلي فإن الأسباب المتعلقة بحجم السوق وضعف الطلب المحلي والأوضاع الاقتصادية الصعبة هي السبب الأبرز في ضبابية الرؤيا وانحسار التفاؤل حيال المستقبل.

وفي هذا السياق، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بما يلي:

<u>أولاً، على صعيد تعزيز الطلب على منتجات وخدمات المستثمرين في الأردن:</u>

1- يجب العمل على دراسة مسببات ضعف الطلب في السوق المحلي الناجم عن ضعف القوة الشرائية والوصول إلى سبل لتعزيز الميزة التنافسية من خلال خفض الكلف المؤدية لزيادة أسعار السلع والخدمات المباعة في السوق المحلي.
2- العمل على فتح أسواق جديدة لتصدير الخدمات والسلع التي ينتجها المستثمرين بما يساهم في مساعدتهم على استدامة استثماراتهم في الأردن وتوسيعها.
3- تطوير الخريطة الاستثمارية للأردن وتحديد الميزة الاستثمارية للقطاعات الواعدة وفرص التكامل مع المنطقة.

ثانياً، على صعيد البيئة الاستثمارية والإجراءات:

1- العمل على إيجاد خارطة طريق لعملية اصلاح تشريعي تتضمن مراجعة كافة الأطر التشريعية الناظمة لسير الأعمال في الأردن بهدف تسهيل الإجراءات وإزالة التعقيدات.

2- العمل على تطوير وتسهيل إجراءات بعض المؤسسات مثل دائرتي ضريبة الدخل والمبيعات والجمارك بحيث تصبح هذه الإجراءات ميسرة وخالية من الحكم الشخصي للموظفين.

3- من الضروري أن تعمل هيئة الاستثمار على الرفع من كفاءة التواصل مع المستثمرين وتعريفهم بالحوافز الاستثمارية وأخذ التغذية الراجعة منهم لتطوير هذه الحزم في حال لم تكن مرضية لهم. وضمان الاستقرار في تلك السياسات.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧١ ٦٥٦٦ ٩٦٢+ فاكس: ٦٣٧١ ٦٥٦٦ ٩٦٢+
www.jsf.org info@jsf.org
/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan